المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 08-12-2005
الصفحـات : 10
العـــدد : 15569
المسلسل : 32

ملف صحفي

الإرادة . . والعمل
وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟
القمة الإسلامية الاستثنائية • مكة المكرمة • ٧-٨ ديسمبر ٢٠٠٥م
منظمة المؤتمر الإسلامي

أكدوا أن الحاجة ماسة لضرورة تفعيلها من خلال القمة .. اقتصاديون عرب لـ الرياض:

تأشيرة مكة المكرمة مشروع طموح سيحقق انسياباً للاستثمارات البينية بين الدول الإسلامية

زكي : ستؤدي إلى تفعيل العلاقات الإسلامية البينية استثمارياً واقتصادياً

د.الخضيري: تجسد رؤية استراتيجية لتحقيق تكتل اقتصاد إسلامي

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 08-12-2005
الصفحـات : 10
العـــدد : 15569
المسلسل : 32

انطلاقها من المملكة سيكون جواز المرور الأساسي لتطبيقها في العالم الإسلامي

محمد سيد- القاهرة

تناقش القمة الإسلامية الاستثنائية المنعقدة حالياً بمكة المكرمة بدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملفاً اقتصادياً متكاملاً، يرصد إمكانية تكوين وإنشاء تكتل اقتصادي بين الدول الإسلامية ، ومن أهم مشروعات هذا الملف الاقتصادي مشروع إنشاء ما أطلق عليه " تأشيرة مكة المكرمة " على غرار تأشيرة الاتحاد الأوربي لتسهيل انتقال رؤوس الأموال ورجال الأعمال بين الدول العربية والإسلامية.

وقد اعتبر اقتصاديون عرب بالقاهرة في استطلاع أجرته " المدينة " أن تأشيرة مكة المكرمة مشروع طموح جداً سيحقق انسياباً للاستثمارات البينية بين الدول الإسلامية ، موضحين أن انطلاقها من المملكة سيكون حافزاً وجواز مرور أساسياً لتطبيقها في العالم الإسلامي ، وأن تطبيقها سيؤدى إلى تفعيل العلاقات الإسلامية الإسلامية البينية اقتصادياً واستثمارياً ، ويساعد في تحقيق الهدف الطموح العام في إنشاء تكتل اقتصادي إسلامي فاعل.

وفي البداية أكد الخبير الاقتصادي المصري د. نبيل حشاد مدير المركز العربي للاستشارات المالية والمصرفية أن تفعيل مشروع تأشيرة مكة المكرمة من خلال القمة الإسلامية الاستثنائية ، سيكون له مردود اقتصادي كبير خاصة على قطاع رجال الأعمال العرب والمسلمين لأن تسهيل انتقال رأس المال والمستثمرين يمثل مؤشراً له بعدان البعد الأول هو أنه سيعطى رجال الأعمال الحرية الكاملة في التنقل بين الدول الإسلامية مما يمكنهم من الاطلاع على الفرص الاستثمارية عن قرب ، والثاني هو أن الدولة التي ستسمح بتطبيق هذه التأشيرة وتيسير دخول رجال الأعمال إليها ستضمن حظاً أوفر من الاستثمارات الخارجية الآتية من الدول الإسلامية الأخرى داخلها ، وهذه التأشيرة تعطى مؤشراً لمرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي ما بين الدول الإسلامية ، والتي منها يمكن أن ينطلق العالم الإسلامي لمرحلة السوق الإسلامية المشتركة ، وتساعد على زيادة الاستثمارات البينية بين الدول الإسلامية من خلال سهولة انتقال رأس المال، وهذه التأشيرة حلم قديم متجدد لرجال الأعمال العرب والمسلمين.

ويضيف د. حشاد أنه حتى على المستوى العالمي أصبح في إطار منظمة التجارة العالمية والتي تقوم بوضع رسل خاصة بالاستثمار أو تسيير الأمور التجارية الخاصة بالاستثمار كل ذلك يسير في توجه تسهيل العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الدول ، وإن وضع مشروع تأشيرة مكة المكرمة على أجندة القمة سيمثل انطلاقة جديدة للاستثمارات الإسلامية في حال تطبيقها، والأمل أن يكون ذلك الأمر رغبة قابلة للتنفيذ على أرض الواقع وليس فقط مجرد وضعه على الأجندة ، لأن الدول العربية والإسلامية مازالت متأخرة جداً عما وصلت إليه تكتلات اقتصادية جادة في العالم لديها الإرادة السياسية الكاملة لتحقيق التعاون الاقتصادي ، لافتاً إلى ضرورة استغلال الفرص الاستثمارية القائمة بالفعل والظاهرة للعيان مثل تلك الموجودة في دولة كالسودان ، والبحث أيضاً عن الفرص الاستثمارية الكامنة التي قد يكون المستثمرون المحليون ليس لديهم الإمكانيات التي تجعلهم يفكرون في فرص استثمارية متواجدة في بلادهم ، وإن مثل هذه التأشيرة الجديدة ستساعد في اطلاع المستثمرين من مختلف البلدان الإسلامية على هذه الفرص الاستثمارية الكامنة .

ويوضح ان إطلاق مبادرة تأشيرة مكة المكرمة من قلب العالم الإسلامي والدولة الأقوى اقتصادياً فيه وهى المملكة سيكون حافزاً كبيراً لها وجواز مرور أساسياً لتطبيقها بين الدول الإسلامية ، وقد يكون هناك تحفظ من بعض الدول العربية والإسلامية على هذه التأشيرة ، ولكن إذا أبدت المملكة من خلال القمة استعدادها لتبنى هذا المشروع القومي فإن ذلك سيؤدي إلى إلغاء جميع التحفظات ووجود موافقة جماعية على هذا المشروع الذي سيحقق نقله نوعية كبيرة في الاقتصاديات الإسلامية ، خاصة وأن دول العالم اليوم تتنافس فيما بينها لجذب الاستثمار الاجنبي وتزيل كثيراً من العوائق أمام هذا الاستثمار ومن ذلك الدول الإسلامية نفسها فالأولى أن تسمح بذلك لأبنائها لأن أي استثمار جديد سيؤدى على سد الفجوة ما بين حجم الادخار في الدول التي ستطبق التأشيرة ، وحجم الاستثمار المطلوب لتحقيق معدلات تنمية اقتصادية ونمو اقتصادي مرتفع وكثير من الدول الإسلامية في حاجة لذلك.

ويرى رجل الاعمال المصري مصطفى زكى رئيس الشعبة العاملة للمستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، أن تطبيق تأشيرة مكة المكرمة سيؤدى إلى انفتاح الاقتصاديات العربية والإسلامية على بعضها

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 08-12-2005 العـــدد : 15569
الصفحـات : 10 المسلسل : 32

البعض ، خاصة أن وجود تجمع اقتصادي على مستوى الدول العربية فقط هو مجتمع محدود إلى حد ما ، ولكن اتساع ذلك التجمع ليشمل الدول الإسلامية كلها بما فيها الدول العربية فإن ذلك سيكون توجهاً اقتصادياً مطلوباً لمقتضيات المرحلة الراهنة ، لأن هذا المشروع سيؤدى لانتظام العلاقات الاقتصادية الإسلامية وزيادة الاستثمارات البينية وانسيابها بين الدول الإسلامية ، وانتقال رؤوس الأموال والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بانتقال رجال الأعمال وإن خروج هذه التأشيرة إلى حيز التنفيذ ضرورة ملحة خاصة وأن التأشيرات هي أحد المعوقات الرئيسية التي تعوق حركة التبادل البيني العربي والإسلامي ، وإذا كانت المملكة ستقدم هذه المبادرة التي تحمل في طياتها رمزاً يحترم ويجله كل مسلم على وجه الأرض فإن ذلك سيثلج صدور رجال الأعمال والمستثمرين العرب والمسلمين ، خاصة وأنه أن الأوان لتوطين الاستثمارات الإسلامية في الداخل وجذب الأموال الإسلامية المهاجرة للاستثمار في الداخل وتفعيل العلاقات الإسلامية الإسلامية على المستوى الاقتصادي والاستثماري وكل ذلك من الممكن حدوثه من خلال تأشيرة مكة .

ويقترح زكي أن تكون عملية استخراج التأشيرة من خلال الغرف التجارية في البلدان العربية والإسلامية ويكون ذلك بإشراف من الغرفة التجارية الإسلامية بالتنسيق مع اتحاد الغرف العربية، وضرورة الإسراع في تطبيق هذا المشروع لانطلاق رجال الأعمال وقيامهم بمهامهم الاساسية في حمل المسئوليات الاقتصادية المنوط بهم والنهوض بالعمليات الاستثمارية البينية في العالم الاسلامي .

ويقول الخبير المصرفي المصري د. محسن الخضيري إن إزالة كافة الحواجز والقيود أمام حركة رجال الأعمال وحركة عوامل الإنتاج خاصة رأس المال والأيدي العاملة أمر واجب ، فحرية التنقل أمر أنتج ذاته وفرض نفسه في عصر العولمة الاجتياحية ، لأن الانسياب الاستثماري البيني اصبح سمة اساسية من سمات الاقتصاديات المعاصرة ومن يضع قيوداً أو حواجز أمام هذا الاستثمار يفقده ويفقد معه فرصاً جيدة لتحقيق النمو والتنمية ، وهذا الأمر يحتاج من الدول الإسلامية إلى وعى ادراكي شامل بضرورة إزالة جميع الحواجز أمام حركة عوامل الإنتاج لإنشاء مشروعات متنامية بشكل واضح يؤثر على التقدم ويحققه ويدفع إلى مزيد من التكامل الاقتصادي .

ويضيف د. الخضيرى أن تاشيرة مكة المكرمة فى حالة تطبيقها ستساعد فى جذب الاستثمارات البينية والدولية إلى داخل العالم الإسلامى ، وتوظيف العمالة وإنشاء المشروعات الاستثمارية ولحداث شكل من أشكال التقدم ، الذى يتيح قدرة أعلى على تحقيق مستوى معيشة أفضل وعلى تنمية الدول الإسلامية داخلياً وحل كثير من مشاكل البطالة وغيرها ، وتجسد مبادرة تأشيرة مكة المكرمة رؤية استراتيجية يتم من خلال تحقيق الهدف الطموح لإنشاء تكتل اقتصادى حقيقى وفعلى بين الدول الإسلامية .